على هامش الصراحة

# التأميم

■ إحسان شمران الياسري

في مثل هذه الأيام من عام ١٩٧٢ ظهر الرئيس الراحل أحمد حسن البكر وألقى خطابه الذي تضمن قرار تأميم شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق. يومها لم ادرك معنى (تأميم)، ولكن المرحوم الوالد كان مثلي يتطلع الى الخطاب. وعندما وصل الرئيس الي الجزء الخاص بالتأميم من الخطاب، مطّ الوالد شفته السفلى وقال (يا يمّه... بس لا يصير النفط مصيبة علينا...)، ولم أفهم هذه الملاحظة أيضا.

ومـع إن الشيوعيين كانوا مع قرار التأميم، ولكن نبوءة (ابو كاطع) لم تغادر ذاكرتي الى الآن.. وصار النفط، وخيراته التي لم نُقدرنعمتها، وبالاً علينا. وصحّت او كادت، فكرة السيد (هنري كيسنجر) في انهم يجب ( أن يُصحّحوا خطأ الرب).

فالرب سبحانه وتعالى، وضع خيراته في ارض المسلمين استجابة لدعوة خليله ابراهيم عليه السلام... فالوادي الذي كان (غير ذي زرع) أنعم الله عليه بثروة وفيرة ورخيصة، أما البلاد الاخرى، فحُرم معظمها من نعمة النفط، فجندت أنفسها للوصول إلى الاصعب.

وقد طرحونا وراءهم بمئات السنوات (الضوئية).. لأننا مثل بيت ( زاير راضي)، عندما يأتيهم موسم حصاد وفير، يوزعون الادوار بينهم لتبديد (الوارد).. فأحدهم يذهب لزيارة الامام الرضا عليه السلام، والآخر يتزوج ثانية أو ثالثة.. وعندما يأتي موسم الزرع التالي لا يجدون ثمن البذور والبذار.

وهكذا تدفقت علينا ثروة النفط الهائلة، فاحترنا ماذا نفعل بها.. فمرة نحارب الشرق، ومرة الغرب، ومرة نملأ حقائب الرؤساء الافارقة وغيرهم بالدولارات، ومرة.. ومرة، كمن يوزع (العيديات).

لقد مارس العراق تجربة التأميم مرتين على حد علمي، مرة مع المصارف وبعض المؤسسات الاقتصادية عام ١٩٦٤ ومرة مع شركات النفط عام ١٩٧٢ و١٩٧٣..

وبغض النظر عن الجوانب القانونية والاخلاقية في قرارات التأميم والإرادة الوطنية والسياسية التي وقفت وراءها، فإننا أهدرنا المزايا التي تحققت من التأميم.

وقد استمرت السلطات المتعاقبة الى اليوم، تهدر الاموال العزيزة اعتماداً على سياسات وإجراءات ومؤسسات، وحتى أشخاص لم يكونوا مؤهلين لإدارة قضايا من هذا الوزن.

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# العرب وسيناريوهات الحرب الأهلية

إيمان محسن جاسم

تكاد مصر اليوم تشبه ما مررنا به قبل سنوات، حيث لا صوت يعلو فوق صوت الطائفية والتخندق الفئوي والجهوي، وما حدث في إمبابة ذلك الحي العشوائي الذي يضم أكثر من مليون وربع المليون مصري والذي اندلعت فيه شرارة الطائفية ، يتحول بين لحظة وأخرى إلى ساحة حرب بين السلفيين والأقباط ،والسبب لا أحد يعرف سوى من أراد إشعال هذه الحرب التي يتخوف الكثير من أبناء مصر من تطاير شررها إلى مدن وأحياء أخرى خاصة وإن آخر ما حصل هو قطع رأس تمثال جمال عبد الناصر وما يمكن أن يتركه من تأثيرات على فئة معينة من الشعب المصري .

كنت من قبل أتعرض لجملة من الأسئلة عن العراق وهل أنا من الطائفة هذه أو تلك وأسئلة كثيرة جدا لدرجة لم أتخلص منها إلا بعد أحداث الثورة المصرية حيث انشغل الناس بما هو أهم أو أكثر أهمية، ولكن عادت الأسئلة تطرح بين الحين والآخر خاصة بعد أن بدأت بوادر صراع ديني أو اجتماعي إن – صح التعبير– في مصر ما بعد ٢٥ يناير/ كانون الثاني، كان السؤال الأول والبديهي هل حرق كنيسة هي بداية الحرب الأهلية ؟ قلت بالتأكيد لا ، بل يمكننا القول بأن المجتمعات العربية ( ملغومة ) بالطائفية بحكم طبيعة النظام السياسي الذي يتبع عادة زرع مجموعة من حقول الألغام في المجتمع ليسهل عليه السيطرة .

والطائفية موجودة في الأنظمة الشمولية لكنها لا تبرز رغم إنها سياق عمل ونهج ثابت لهذه الأنظمة التي ما أن تحكم سيطرتها على مقاليد السلطة بواسطة انقلاب يدبر في ليلة غاب فيها القمر حتى تبدأ مرحلة إعادة بناء الدولة والمجتمع وفق صيغة وثقافة وروزنامة الحزب الحاكم ومن ثم الشخص الحاكم لتتلخص الدولة بعد عقد أو عقدين من الزمن بشخصية واحدة وعائلة واحدة ، ويتم تركيب المجتمع على أنه مجتمع واحد ومتراصّ ومتعاون، مادام ( الحاكم) موجوداً على أن ينهار هذا البناء بانهيار الحاكم وسقوطه وتهاويه،وهذا ما حصل في الكثير من دولنا العربية التي تخلصت من أصنامها لتخوض معركة وجودها وتجاوز تداعيات عقود التسلط وترتيب المجتمع وفق التغييرات التي حصلت ، لأن النظام السياسي العربي دائما ما يتبنى فلسفة يقود من خلالها المجتمع بطريقة تتلاءم وفكره ونهجه .

لهذا لا يمكن للطائفية والاحتراب أن يظهرا بين ليلة وضحاها ما لم تكن هنالك نوازع قديمة وترسبات قديمة وبعض أعواد الكبريت التي تشعل الحرائق ، والخطر يكمن في عود الكبريت هذا ، فمن خلاله تشتعل الحرائق في الكنائس والمساجد والأديرة في آن واحد. وحقيقة الأمر لو نظرنا لمجتمعاتنا العربية بصدق وتأن ودراسة معمقة سنجد بأن الأنظمة الدكتاتورية قد ركبتها بطريقة تتناسب ومصالح هذه الأنظمة ، بل وأحيانا كثيرة تتناغم معها وهذا متأت من إن المجتمعات العربية تسعى للالتفاف حول الرموز كأي مجتمعات شرقية، ومهما كان هذا الرمز صالحا أم طالحا فهي تجد نفسها تنقاد بوعي أو بدونه حوله وتنفذ رغباته وأحيانا كثيرة تضحي في سبيله طواعية أو كرها وخوفا . لهذا عندما تسقط هذه الأنظمة تبدأ مرحلة الانتقام من الشعب بطريقة تجعل البعض يحنون للماضي أو يحاولون إجراء مقارنة بين ما كانوا عليه وما صاروا به، ومن هنا تبدأ محاولة ما يمكن تسميتهم بأزلام النظام المباد بالعزف على أوتار كانت غائبة ومندثرة فيبدأ البحث في الهويات الفرعية ( سنة وشيعة ، عرب وكرد، مسلمين وأقباط ) وغيرها من التسميات التي ربما هنالك أجيال من الشباب لا تعرفها ولم تسمع بها ،والعزف على هذه الأوتار يكون له صدى في أواسط الجهلة وغير المتعلمين أو حتى بعض المتعلمين الذين ربما يجدون أنفسهم ينخرطون في هذا الميدان دون وعي منهم .

لهذا فإن أسئلة الشارع المصري وهواجسه تشبه إلى حد كبير أسئلة الشارع العراقي في السنوات الماضية التي عانى فيها الجميع من التخندقات وحتى الأجندات الخارجية منها والداخلية .

وأكثر ما يتخوف منه المواطن في أي بلد عربي هي الحرب الأهلية التي تحرق كل ما تجده ، هذه الحرب هي آخر الأسلحة التي تستخدمها النظم الاستبدادية في طريق زوالها وسمعنا ذلك صراحة من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وكأن الرسالة التي يريد المستبدون إيصالها للشعوب بأنهم إن رحلوا فإن الحرب الأهلية ستبدأ.

سيناريوهات عديدة تتداول في البلدان التي طالها التغيير بموجب الثورات التي أطاحت حتى هذه اللحظة بنظام بن علي ومبارك ، وكثيرة هي الأسئلة التي تتبادر لأذهان أبناء تونس ومصر ، وما يهمنا من هذه الأسئلة إنها تشبه إلى حد كبير ما كنا نتداوله في يومياتنا العراقية في مرحلة ما بعد سقوط النظام المباد عام ٢٠٠٣ وما أعقبته من أحداث كبيرة وجسيمة .

# أزمات السياسة العربية .. أزمات في التاريخ والثقافة والقراءة

علي حسن الفواز

ظاهرة صناعة الحواضن الثقافية اصبحت(بدعة)عربية بامتياز، واضحت المهرجانات الادبية والفنية، خاصة السينمائية، وكذلك الندوات والحلقات النقاشية التي تتعاطى مع اخطر مظاهر الازمات واسئلتها نوعا من(البرستيج)الذي تتباهى به دول لاتملك شرطها التاريخي في العمق المديني والحضاري، ولاحتى الجدوى التفاعلية مع ما يتمخض من هذه الفاعليات، وبما يجعل العديد من دواعي انعقادها وتنظيمها، وكأنه نوع من(الفرجة العلنية) للتباهي ولربط مموه مابين الظاهر الثقافي بالسياسي، خاصة وانها تناقش قضايا إشكالية في الفكر والحرية والحقوق والمعرفة والإعلام وحوار الثقافات والحضارات والاديان والطوائف وتقنيات الدخول الى الحضارة، وغيرها من الظواهر التي تشكل ملامح سسيولوجيا الترحيل الحضاري والحداثي لإنسان ما بعد السبرانية!! في الوقت التي تعانيه هذه الدول من ازمات الهوية اولا، ومن ازمات نمطها وعي نخبها السياسي، ودورها في إشاعة أشكال السلفية السياسية والثقافية، ناهيك عن ادوارها السياسية المشبوهة في إثارة المشكلات والأزمات والصراعات والحروب، بما فيها صراعات ذات(لعنات)طائفية عفت عليها الحداثة ومفاهيم الدولة والحرية.

ولعل ماحدث ومايحدث في الواقع العربي من ازمات عميقة، والنزوع للتعبير عن رفض مايتساقط من هذه الازمات عبر العديد من اشكال الرفض كالثورات الشعبية والاحتجاجات وإعادة فحص الكثير من ملفات(المسكوت عنه في السياسة والثقافة والمقدس والسلطة) يعكس في جوهره ازمة العمق الثقافي للعقل العربي اذا استعرنا التسمية من محمد عابد الجابري، او ازمة العقلية اذا استعرناها من هادي العلوي، مثلما يعكس التشوهات التي تحولت الى مصادر ومراجع تؤسس عليها الكثير من الحكومات سياقات قراءاتها لمفهوم التحضر والتمدن واستدعاء الآخر، والموقف من الحقوق والحريات والهويات وانماط المعيش ومفاهيم الدولة والسلطة والديمقراطية والمواطنة وغيرها، والتي انكشف الغطاء عنها حتى باتت ظاهرا لتداعيات خطيرة نشاهد الآن الكثير من ملامحها عبر السياسات الغرائبية، وعبر الكثير من المواقف والاصطفافات التي تكشف عن عمق الازمة، وعن هشاشة النظام الاجتماعي والسياسي والثقافي وحتى الاقتصادي الريعي النفطي والسياحي!! مقابل استشراء ظواهر اكثر تعقيدا لأشكال من الأميات التي لم يحسب لها احد حساب، والتي تتجوهر في(الاميّة السياسية)، إذ أن هذه الأمية تجاوزت في خطورتها الاميّة التعليمية، والاميّة الرقمية، وباتت اميّة ذات خطورة ستراتيجية قد تطيح بالنظام السياسي، او تعرض البنية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من الدول الى خطر الانهيار والتشرذم او التابعية لحلقات الصراع الدولية التي تطبخ الكثير من(طبخاتها)الساخنة في الجغرافيا السياسية.

## أزمة ثقافية عميقة..

ما يتمظهر الآن من أزمات سريعة ومثيرة للجدل في الكثير من بنيات الواقع العربي بدأت تتبدى الكثير من مظاهرها السرية والعلنية وحتى الصراعية على مستوى الشارع، وعلى مستوى اداء بعض المؤسسات الامنية، وعلى مستوى البحث عن خنادق بديلة، وخطط إنقاذ طارئة، إذ بدأنا نسمع(هسيسها) على شكل زيارات مكوكية، وانفعالات إعلامية صارخة، وسياسات فيها الكثير من الفنطازيا، مقابل التمادي في سياسات وسلوكيات فيها الكثير من العنف والقسوة والشتائم العلنية للخصوم السياسيين والطائفيين في الداخل والخارج. مقابل ذلك اخذت الكثير من المواقف الوطنية في داخل هذه الدول بالتململ، واثارة الغبار حول قضايا كانت سابقا من(التابوات) والتي اخذت تظهر على شكل مواقف اجتماعية غاضبة علنية، او مسيرات احتجاجية سلمية، والتهديد بعصيانات مدنية، او بصناعة اشكال غير مسبوقة للمعارضات، او مابدا يتمظهر منها على شكل اعتراضات برلمانية، او تلصصات في منظومات الاتصال الاجتماعي، واحيانا مواقف نشم منها رائحة السياسة المهيجة، لكن جوهر هذه الازمات يظل كامنا تحت الغطاء الثقيل لازماته الثقافية الخبيئة–ازمات الهويات والشراكة والقبول بالآخر والحوار حول الحقوق والادوار وبناء الدولة الحديثة الكافلة للحقوق الجمعية على اسس المواطنة– حتى وان بدت بعض محمولات هذه الازمات ذات خطابات سياسية عالية الصوت وواضحة الصورة، فأزمة السلطة وأزمة الحكم وأزمة إدارة الحقوق والتنمية والثروات والحريات هي ازمات ثقافية اساسا، ازمات في غياب البناء المؤسسي التاريخي، وأزمات في غياب العمق الستراتيجي للمدينة والتجارة بمعناها المعبّر عن قيم الحداثة وليس عن قيم السوق حسب، مثلما هي ازمات في غياب النظام السسيوسياسي الحاضن للفعاليات الاجتماعية للجماعات وتنظيم عملها وعلائقها، والذي يمنحها فرصة حقيقية للانتماء والاندماج والمشاركة، اذ ان غياب المشاركة الفاعلة والحقيقية هو جوهر مشكلة علاقة المواطن بالسلطة، واختلال معادلة الحقوق والديمقراطية والمواطنة، فمايحدث في اليمن والسعودية والبحرين وبعض دول الخليج الاخرى يمثل الظاهرة البائنة لهذه الازمة، والتي ستتراكم لتخلق ازمة عميقة وخطيرة تهدد منظومة الدولة ومنظومة السوق الاقتصادية والسلم الاهلي والعلاقات الكولاجية بين مكونات هذه المجتمعات وبين المقيمين فيها والذين سيكونون مصدر تهديد انثربولوجي و(هوياتي)في قابل الايام من الصعب السيطرة على تداعياتها، حتى مع امكانية التدخلات الخارجية التي تعمل لحماية طرق الحرير/ النفط دون حماية مظاهر الانهيارات الاخرى. اذ ان خروج العشرات او المئات او الآلاف في هذه الدول وغيرها تعبيرا عن رفضها للسياسات هو تعبير عن ازمة هذا الغياب، وازمة فشل الدولة في احتضان الجماعات على اسس المواطنة، وليس التابعية، والرفض الحقيقي لوهم(صناعة العدو)الذي باتت لعبته مكشوفة، لان العدو كامن تحت الثياب، او في الغرفة المجاورة، وليس بالضرورة كامن في الضفة الاخرى.

ازمة السياسة هي ازمة ثقافية، بكل ماتعنيه هذه الازمة من توصيفات واستحقاقات، ازمة في تفعيل التعليم لان يكون منتجا، وان يكون مصدرا حقيقيا ودافعا لآفاق التنمية البشرية، وعنصرا مهما في صناعة نخب حقيقية لها هموم واضحة، وليست هموماً طارئة او مضللة، او التي تصنعها الرسائل الاعلامية الشوهاء والخاضعة لسياسات اصحاب الثروة والقوة، مثلما هي ازمة ثقافية في التعاطي مع ازمات الانتماء، والانكشاف على اسئلة الحداثة بكل خطورتها الدافعة لإفقاد الكثير من السلطات شرعيتها، خاصة وان العالم المعاصر، بعد أحداث مصر وتونس وليبيا وسوريا والبحرين واليمن والسودان، بات يطرح مفهوما جديدا لقضايا الشرعية الدولية، وشرعية السلطة التي يجب ان تحمي مواطنيها، وان تمارس سياساتها الاصلاحية الكافلة للحريات والمعيش والامن والحقوق السياسية(حق المشاركة في صناعة القرار، وحق العمل السياسي، ونقد السلطة والتظاهر والانتماء الى حركات سياسية او مهنية) وكذلك الحقوق المدنية(حق العمل، حق التعبير، حق السفر، حق الانتماء، حق الهوية وغيرها)

ونحن ندرك خطورة الازمات البنيوية الناتجة عن تفكك الحلقات المجتمعية والحقوقية بسبب ازمات العمق الثقافي غير المنظور، والذي كشفت مظاهره العنفية الآن عن هول هذه الازمات، وخطورة اهمالها التاريخي وسط الانشغال العائم بصناعة الفرجة الثقافية التي كشفت الاحداث عن ضآلتها، وضعفها في اداء أي دور حمائي للعمران الخارجي والعمران الصوري وللبنية التجارية الهشة، وللبنية السياسية المهددة اصلا بحروب اقتصادية وسياسية لاقدرة لهذه الدولة على تحملها كقوى عسكرية وديموغرافية، لاعلى تداعياتها كمنظومات اقتصادية غير تاريخية، ولعل ماتسرب من اخبار حول قيام دولة الامارات العربية بتدريب ٨٠٠ عنصر من جنسيات مختلفة ليكونوا عناصر امن او قوة عسكرية لحماية النظام الداخلي، هو الدليل الاقوى على حجم خطورة التهديد اولا، وعن ضعف البنية السكانية لتحمل مثل هذه التداعيات ثانيا، فضلا عن ضعف التعاطي السياسي العقلاني مع ازمات الواقع السياسية المضطربة والتي تحتاج الى الكثير من الواقعية بعيدا عن التورط في صراعات المحاور..

## ثقافة القراءة وتقرير التنمية البشرية

أزمة التنمية البشرية في الواقع العربي تضع نفسها امام رهانات كبيرة، وامام اخطار اكبر، ليس لأن هذه التنمية مهددة بالكثير من الازمات، بل لانها تتكشف عن ازمات موغلة في تاريخ النظام المؤسسي العربي، التعليمي والسياسي والثقافي، والذي ظل يضع الثقافي في سياق الفرجة، او في سياق الاكسسوار السياسي، او صناعة باهرة لسينوغرافيا المشهد السياسي، والذي صنع لنا انماطا غرائبية من الاسئلة الثقافية والحوارات الثقافية، مثلما صنع العديد من الخنادق الثقافية التي تشبه خنادق المحاربين، ولعلها في اكثر وجوهها بشاعة انها صنعت لنا نخبا ثقافية مضللة، وتابعة والتي ظلت تدافع عن اوهامها وعن نزعاتها الطائفية وعن شعاراتها التي اكل الدهر عليها وشرب، بدءا من شعار الامة المتفوقة الهائلة، وشعارات الوعي القومي المأزوم، فضلا عن شعارات العدو وفوبيا العدو، مقابل غياب صناعة الخنادق الحقيقية التي تقابل هذا العدو، اذ ظلت هذه الخنادق خاوية اوفارغة، اوربما غير موجودة اصلا، ولاوجود لها إلاّ في رؤوس اصحابها الموغلين في اوهامهم، وانتهاء بغلواء صعود شعارات الارهاب والتكفير والكراهية والغلو والتضليل الثقافي/السياسي، والتي كان لها للاسف مرجعيات ثقافية وتمويلات ثقافية وسياسات ثقافية ومواقف ثقافية، بات الكثير من المثقفين العرب يخجل الآن من مراجعتها لأنها تكشف عن العورة التاريخية مرة اخرى..

ماأثاره تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠١٠ حول الجوانب الثقافية يدعو الى الاستغراب، مثلما يدعو الى اثارة الاسئلة التي تعيدنا الى منطقة الخيبة والاحساس بالفشل، لان تداعيات ومعطيات مانشر تعكس في حقيقة الامر وجود ازمة عميقة لها دور تراكمي في انتاج ظاهرة فشل الدول والجماعات والحوارات، والتي ينبغي العمل على تداراك اخطارها التاريخية والمعرفية والتعليمية، والتي يمكن ان يهدد تراكمها غير المسيطر عليه اجيالا كثيرة قادمة، اذ ان تعرضها الدائم لهذه الاخطار، واستشراء ما تتركه من اوهام ونكوصات في العقل الجمعي، سيكون مصدرا لإصابتها بكل أمراض الجهل المركب، والذي سيعود بالكثير من البلدان الى عصور ماقبل الحضارة بمعناها الانساني والمعرفي وحتى السلوكي، ويضع انماط المعيش الباذخة في ظاهرها امام إشكالات معقدة، ناهيك عن تداعياته الخطيرة على مستوى التفاعل والحوار الحضارات.

تقول بعض ملفات التقرير في واحدة من حلقاتها، بان الانسان العربي يقرأ مامعدله ٦ دقائق في السنة بينما يقرأ المواطن في العديد من دول أوروبا ما معدله (١٢٠٠٠)دقيقة في السنة، وان الدول العربية برمتها تقدم للاطفال العرب من اعمار٦–١٢ مايعادل ٣٠ كتابا، بينما نجد هذا المعدل يرتفع الى ٦٠٠ عنوان في الثقافات والتربية والعلوم، والذي يكشف في جوهره عن ان هذه الدول لديها تصورات واضحة عن وجود ستراتيجية للعمل في القضاء على الامية بكل مستوياتها المتعددة التعليمية والثقافية والتخصصية.، كما ان الدول العربية تنشر مايعادل ١٧٠٠ كتاب سنويا، بينما تنشر الولايات المتحدة الامريكية وحدها مايعادل ٨٥ الف كتاب سنويا، فضلا عن ان مايترجم من الثقافات الى اللغة العربية لايتجاوز١٪ بينما ترتفع نسب الترجمة الى الثقافات الاخرى وفي بلدان مثل ايطاليا وفرنسا وألمانيا وحدها إلى ١٣٪.

هذه الارقام المجزوءة تكشف عن ظاهرة الازمة، وعن طبيعة علاقة هذه الازمة بصناعة وعي اجتماعي وثقافي وسياسي لم تكتمل ادواته في المواجهة، وفي خلق اسس ومناهج فاعلة للتحول الحقيقي الذي يضع العقل والمؤسسة امام سيرورات القبول والتشارك، مثلما تكشف في جزء منها ظواهر ومعطيات تتجلى فيها خطورة الفجوة الحضارية والتعليمية بين المجتمعات، والتي تضع قيم التحاور وتبادل المنافع الثقافية امام تعقيدات خطيرة، من الصعب السيطرة على نتائجها، والتي قد تستثمرها بعض القوى العنفية لتشويه قيم الحداثة والحضارة والانسنة بوصفها قيماً(كافرة) وبالتالي العمل على ايجاد بيئات تتفرخ فيها الثقافات النكوصية التي تعبر عن فشلها وتراجعها بالعنف كوسيلة تعويضية ضارة بكل مايمكن ان تحمله قيم المدنية والحضارة. مثلما تشكل هذه الارقام الفارقة خللا بنيويا عميقا في وعي اساسيات بناء العقل التعليمي الذي هو اللبنة الاساسية لظواهر الدول والمجتمعات، والتي تحتاج الى جهود وامكانات الملفات الثقافية والتعليمية بناء الوعي الانساني النوعي، والتعاطي مع البرامج والخطط والتشريعات التي من شأنها ان تسهم في تعزيز المسارات الحقيقية لمظاهر هذا الوعي في الحياة التربوية والاجتماعية والتعليمية، وايجاد الفضاءات الساندة التي ترفد عمليات التحول والبناء الاجتماعي بقيم مادية ورمزية فاعلة ومؤثرة، فإذا كانت البيئة الثقافية في الغرب تنظم العلائق الايجابية بين صناعة المواطن والفضاء الثقافي من خلال تعميق قيمة المكتبة في الحياة المجتمعية، بما يجعل المكتبة هي الفضاء الثالث الذي يذهب اليه المواطن الغربي بعد فضاء البيت والعمل كما يقول احد التقارير الصادرة حديثا، فان شحوب المكتبات في البلدان العربية هو الظاهرة الاكثر ايلاما، اذ نجد ان العلاقة بين المكتبة والمواطن علاقة طاردة، وربما علاقة اضطرارية تفقد شروطها الانسانية والبرامجية والمعرفية..

ان ازمة القراءة هي ازمة الوعي، وان التغافل عن ايجاد فضاءات لتفعيل قيم القراءة في سياقاتها التعليمية والمعرفية، وفي سياقها كظاهرة اجتماعية تبدأ من فكرة المكتبة التي تفتخر بها المجتمعات المتحضرة، وتنتهي عند فكرة خيارات القراءة، إذ أن أية إطلالة على معارض الكتب التي تقام في عديد الدول العربية يكشف عن انحسار ظواهر قرائية معينة، وصعود نجم ظواهر قرائية جديدة، وكذلك اتساع ظاهرة كتب معينة امام هبوط الرغبة في قراءة كتب اخرى، فضلا عن اتساع ظاهرة الرقابات الحكومية على الكثير من الكتب، خاصة تلك الكتب التي تتعاطى مع التابوات الكبرى، او تمس ظواهر معينة تحتاج الى المواجهة لانها بالاساس ظواهر ازمة وظواهر باعثة على تكريس نزعات العزلة والكسل والخنوع وتبرير العنف والكراهية..

## ثقافات وسياسات

إزاء كل هذه المعطيات ندرك حجم الخطورة المستشرية في حياتنا السياسية والثقافية والاجتماعية، والتي مازالت تصنع المزيد من البؤر المضطربة، والمزيد من السياسات الغائمة، مقابل تعطيل صناعة الاسئلة، خاصة تلك الاسئلة التي تمس جوهر هذه الازمات وآثارها على حياة الناس وحقوقهم وهمومهم ومستقبلهم. اجراءات التعطيل هي ذاتها إجراءات صناعة المواقف السياسية العشوائية التي نشاهد الكثير من مظاهرها الآن، إذ أن الخبئ في هذه الاجراءات هو التعطيل الثقافي الذي يعني تعطيل الوعي، والدعوة الى القناعة بالكثير من الرمزيات التي تسبغ على الانسان/ المواطن معاني ذات توصيف خاص، مثلما تكون مصدرا اخلاقيا وفقهيا للركون الى الملاذ الآمن الذي يترك لاصحاب الشأن سلطتهم وهيبتهم وحيازتهم كل شروط الثروة والقوة والجنس، حد البطش بالخصوم وحتى الاتباع الضعفاء الذين يفقدون الشرط التوصيفي لمعنى التابعية، وكل هذا يحدث وسط اشاعة الجهل وثقافة المتبوع، وتحريف قيم الانتماء والتعاطي مع اسئلة الدولة والحقوق والمواطنة باتجاه يمنح المزيد من البطولة الاخلاقية للحاكم، وبما يعظم قيم هذا الحاكم تحت مرجعيات غرائبية تبرر سلطته وعنفه وامتلاكه، وتدعو الى المزيد من التابعية، لأنّ هذه التابعية شرعية ولها احكام في القراءة والمعرفة والنصوص والمرجعيات الفقهية، وهي ما نجد ظاهر عبر اتساع مشاركة وبيع الكتب التي تروّج لهذه الاتجاهات في المعارض وفي دور النشر، وانها تحظى بالدعم والتعريف الكاملين، وسط فرض شروط استثنائية ورقابية على كتاب الاصلاح الديني، والكتب التي تخص المناهج الحداثوية ذات المرجعيات الليبرالية.

مايحدث في هذا المشهد يرتبط بالمحمول السياسي الذي بات اكثر تضخما، اكثر استدعاء لمواقف جديدة ومغايرة، وربما بات اكثر حاجة لإثارة وجع جديد، خاصة مايتعلق بتداعيات ما يعانيه الناس الذين يقفون الآن امام مفترقات طرق، وأمام حروب محتملة ومآزق اكثر رعبا، قد تهدد الجغرافيا السياسية والديموغرافية بالمزيد من الفقراء، والمزيد من الازمات الامنية، والمزيد من مروجي الثقافات المغالية التي تجد لها اسواقا ثقافية ووعاظا على المنابر، وتجد لها، وهذا هو الاخطر، فضائيات تعمل لاربع عشرين ساعة تروّج لكل مايهبط بالعقل الى مستوى بدائية ورجعية السلوك والنظر الى الآخرين الذي يفتقدون دور الشريك، مقابل التحريض لان يقوموا بدور التابع بامتياز..

**الأرقـام الـواردة في المقال مأخوذة عن جريدة السفير البيروتية**

**مقياس الظاهرة المدنية بات اكثر قربا الى التوصيف الثقافي، وحتى العمران بمعناه التصميمي والاستيعابي تخلى عن قياسه الاساسي في تحديد دلالة هذه الظاهرة، إذ أن الجوهر الثقافي اضحى اكثر اهمية من الظاهر الوجودي، خاصة وان قيم الحضارة والمدنية تحولت الى منظورات وافكار وسياسات وارقام، وماعاد الشكل المجرد تعبيرا عن قيمة التحضر بوصفه خدمات فندقية او سياحية، او حتى منظومة امنية على درجة من المهارة والحرفنة لها سياق حمائي للنظام المالي او الرياضي او السياسي، وليس حماية للنظام الفكري الذي هو في العمق دائما. اذ ان نظام الحماية هذا يمكن لأية شركة خدماتية عامة ان تنفّذ مفرداته، مثلما ان اية شركة بمستوى(بلاكووتر)ان تؤدي عملا حمائيا أمنيا لمنظومة من ناطحات السحاب او المؤتمرات او منابع النفط او حتى الشخصيات المالكة! لكن لايمكن لأية شركة أن تحمي البنية التاريخية العميقة من مواجهة التحديات الثقافية للحضارة، ولاحتى تستعير لها تاريخا من الجوار، او تصطنع لها كولاجا من التاريخات التي سرعان ماتنكشف عن شحوبها واوهامها.**